

تاريخ القبول: 2025/06/10

تاريخ الإرسال: 2024/11/18

تاريخ النشر: 2025/11/30

النظام الدولي منذ 2008: دراسة في الطبيعة والمرتكزات The International System since 2008: A study in nature and fundamentals

ط.د: بن عبد الكريم طه¹، د: عريبي لادمي محمد²¹ جامعة تامنغست (الجزائر)الايمل المهني: benabdelkrimtaha@univ-tam.dz² جامعة تامنغست (الجزائر)الايمل ladmiarbi2020@gmail.com

المخبر: إستراتيجية التنمية في المناطق الحدودية بالجنوب الكبير

الملخص:

يعتبر شكل النظام الدولي أحد مخرجات التنافس بين القوى الدولية الكبرى في كل مرحلة من الزمن، وقد شهد العالم بعد نهاية الحرب الباردة بروز نظام دولي ذو نمط أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، الذي استمر إلى أن بدأت تظهر عليه بوادر الأفول منذ 2008، إلى درجة أختلف حول طبيعته المختصين، فمنهم من يصفه بنظام متعدد الأقطاب وأحيانا ثنائي القطبية، وهناك من يرى أنه لا يزال يحتفظ بنمطه الأحادي القطبية.

تحاول هذه الدراسة تحديد النمط الأنسب للنظام الدولي منذ سنة 2008، نتيجة بروز مؤشرات على انتهاء فترة الأحادية القطبية بسبب تراجع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية مقابل صعود قوى دولية منفردة وفي شكل تكتلات دولية، وتعتمد في ذلك هذه الدراسة على تحليل مدى استمرارية وفعالية المؤسسات الدولية التي يركز عليها نظام الأحادي القطبية، باعتبارها السبيل لتحديد هوية القوى الدولية التي تسيطر على هذا النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، النظام العالمي، النسق الدولي، النظم الدولية، الهيمنة الأمريكية، القطبية الدولية.

Summary:

The shape of the international system is one of the outcomes of the competition between the major international powers at every point in time. After the end of the Cold War, the world witnessed the emergence of a unipolar international system led by the United States of America, which continued until it began to show signs of waning since 2008, to the extent that specialists disagreed about its nature, some of them describing it as a multipolar and sometimes bipolar system, while others believe that it still retains its unipolar pattern.

This study attempts to determine the most appropriate pattern of the international system since 2008, as a result of the emergence of indications of the end of the unipolar period due to the decline of the hegemony of the United States of America in exchange for the rise of international powers individually and in the form of international blocs. This study relies on analyzing the continuity and effectiveness of the international institutions on which the unipolar system is based, as it is the way to determine the identity of the international powers that control this international system.

Keywords: international system, world order, international system, international order, US hegemony, international polarity

المؤلف المرسل: طه بن عبد الكريم، الإيميل: benabdelkrimtaha@univ-tam.dz

مقدمة:

يعتمد النظام الدولي لأجل الحفاظ على نمطه مجموعة متكاملة من المؤسسات والهيئات الدولية، لذلك فإن محاولة التغيير في شكل أي نظام دولي يتطلب التأثير في كل أو أحد هاته المؤسسات التي يركز عليها، وفي ظل ضبابية صورة وشكل النظام الدولي منذ 2008 بسبب بروز قوى دولية منفردة وفي شكل كتلات دولية، دفع هذا بالمنظرين والأكاديميين إلى الانقسام حول من يرى أن النظام الدولي لا يزال على طبيعته أحادية القطبية بسبب استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تراه جهات أخرى أنه تحول إلى ثنائي أو متعدد القطبية بحكم بروز دول وكتلات دولية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

تتجلى أهمية موضوع الدراسة في كونه يعالج موضوع بالغ الأهمية يتمثل في النظام الدولي باعتباره البيئة العامة لمختلف التفاعلات الدولية، وذلك من خلال تحديد المقومات التي يقوم عليها باعتباره السبيل الذي يقودنا للفصل في نمط هذا النظام الدولي، باعتباره الهدف الأساسي الذي تسعى إليه هذه الدراسة.

إشكالية الدراسة: إن الجدل الكبير الذي شهده المجال الأكاديمي حول الطبيعة الأنسب لوصف النظام الدولي منذ 2008 إن كان أحادي، ثنائي أو متعدد الأقطاب دفع بهذه الدراسة إلى طرح الإشكال التالي: **ما النمط الأنسب لوصف طبيعة النظام الدولي منذ 2008؟**

فرضية الدراسة: تفترض هذه الدراسة أن محدد عدد القوى الدولية الكبرى المشكلة لأقطاب النظام الدولي كفيلة بتحديد طبيعة النظام الدولي منذ 2008، إن كان أحادي، ثنائي أو متعدد الأقطاب.

المقاربة المنهجية للدراسة: تعتمد هذه الدراسة على مجموعة متكاملة من المقاربات المنهجية:

المنهج التاريخي: وقد تم اعتماده بهدف إبراز الأمثلة التاريخية التي جسدت أنماط النظام الدولي ومحاولة إسقاطها على الوضع الراهن لأجل استنباط النظام الأقرب للوضع الحالي.

المنهج المقارن: ويتم اعتماده بهدف إبراز مختلف الفروقات الأساسية المحددة لمختلف أنماط النظام الدولي ومحاولة مطابقة أقربها لطبيعة النظام الدولي الحالي.

تقسيم الدراسة: اعتمدت هذه الدراسة على نظام المحاور باعتباره الأنسب لطبيعة وحجم هذه الدراسة، حيث أتى المحور الأول بعنوان مفهوم النظام الدولي وقد تناولت الدراسة في جزئه الأول تعريف النظام الدولي ثم التطرق إلى المفاهيم المرادفة والمشابهة للنظام الدولي، ثم تناولت الدراسة في جزئه الثالث أشكال النظام الدولي، بينما تناولت الدراسة في محورها الثاني الذي كان بعنوان الاتجاهات المفسرة لطبيعة النظام الدولي منذ 2008 وتضمن ثلاث جزئيات أولها أنصار النظام ثنائي القطبية ثم أنصار النظام متعدد الأقطاب وأخيرا أنصار النظام أحادي القطبية.

المحور الأول: مفهوم النظام الدولي

تحاول الدراسة في هذا المحور تحديد المفهوم العام للنظام الدولي وتمييزه عن المفاهيم المشابهة والمتقاربة، وكذلك تحديد أشكال مختلف النظم الدولية.

1- تعريف النظام الدولي

هناك العديد من الاجتهادات الفكرية والعلمية التي حاولت الوصول إلى تعريف شامل وموحد للنظام الدولي واختلفت في وجهات نظرها، لذلك ستكتفي هذه الدراسة باعتماد بعض التعاريف الأكثر استخداما لمفهوم النظام الدولي دون الإنقاص من أهمية الاجتهادات الأخرى.

فقد عرف موريس أيسست (Maurice Alden East) النظام الدولي بأنه مجموع أنماط التفاعلات والعلاقات بين الفاعلين السياسيين ذات الطبيعة الأرضية (الدول) والتي تتم خلال وقت محدد⁽¹⁾.

ويلاحظ من خلال هذا التعريف أن موريس قد اقتصر أطراف التفاعلات في النظام الدولي بين الفواعل السياسية القاعدية (الدول) وأغفل باقي الفواعل ذات الطابع غير السياسية كأشخاص القانون الدولي المختلفة التي باتت تؤثر بشكل مباشر على سياسات الدول وفي رسم السياسات الكبرى للدول، كما ترى هذه الدراسة أن الأستاذ موريس لم يحدد طبيعة هذه الدول المشكلة للنظام الدولي سواء كانت دول انفرادية أو في شكل تكتلات دولية باعتبار هناك تكتلات لها تأثير دولي وإقليمي على غرار الاتحاد الأوروبي، تجمع بريكس وغيرهما.

أما "مارتن كابيلن (Marton Kaplan) فقد عرف النظام الدولي بأنه وجود مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر الانتظام والخلل فيها خلال فترة معينة من الزمن⁽²⁾.

وقد جاء تعريف كابيلن للنظام الدولي مطابق لتعريف موريس من حيث الوحدات المشكلة له وهي الدول، بينما ركز الأستاذ كابيلن على معطى قيمى غير مادي لهذه التفاعلات بين الدول على غرار الطبيعة الليبرالية للنظام الدولي أحادي القطبية، بينما أغفل المعطى المادي

لنتلك العلاقات بين الدول والمتمثل في علاقات القوة بمفهومها الكلاسيكي و الجديد التي طالما كانت عامل مؤثر في تحديد أطراف وشكل النظام الدولي.

واستخلاصا من هذين التعريفين السابقين للنظام الدولي تحاول هذه الدراسة طرح تعريف إجرائي للنظام الدولي وجاء كالتالي:

النظام الدولي هو عبارة عن نمط التفاعلات السياسية منها وغير السياسية بين القوى الكبرى اتجاه بعضها البعض سواء كوحدات انفرادية أو في شكل تكتلات دولية، وتسعى بذلك إلى تعميم هذا النمط من التفاعلات بينها في شكل سياسات دولية شاملة خلال فترة زمنية محددة وذلك بالاعتماد على مجموعة متكاملة من الدعائم السياسية، العلمية، الاقتصادية والأمنية.

2- المفاهيم المرادفة والمشابهاة للنظام الدولي

2-1: المفاهيم المرادفة للنظام الدولي:

يقصد بالمفاهيم المرادفة لمفهوم النظام الدولي تلك المصطلحات والعبارات التي يتم استخدامها أكاديميا وعلميا على أنها تحمل نفس الدلالات الاصطلاحية للنظام الدولي.

النظام العالمي: غالبا ما يتم اعتماد مصطلح النظام العالمي كمرادف للنظام الدولي ويستخدم نفس دلالاته العلمية والسياسية، على غرار التعريف الذي طرحه جون أيكينبري (John Ikenberry) بأنه مجموعة من الترتيبات الحاكمة بين الدول وتشمل قواعدها ومبادئها وأعرافها الأساسية ويمكن أن تمثل المفاهيم النظرية الراسخة للمؤسسات والأنظمة كمقوم أساسي للنظام⁽³⁾.

وترى هذه الدراسة أن النظام العالمي أشمل وأعم من النظام الدولي باعتباره يفترض أن يشمل كل المجالات وكل دول العالم دون استثناء وهذا غير ممكن لأنه أقرب إلى المثاليات من الواقع، على عكس النظام الدولي الذي يشمل مجموعة أطراف دولية مهما كان تعدادها، إلا أن استخدام مصطلح النظام العالمي للدلالة على النظام الدولي فهذا لا يخل بالمعنى والمدلول الأكاديمي والسياسي للنظام الدولي.

النسق الدولي: يستخدم مفهوم النسق الدولي لدى بعض المدارس الفكرية والأكاديمية على أنه يحمل نفس الدلالات الاصطلاحية للنظام الدولي، فقد عرف دافيد ايستون (David

Easton) النسق بانه مجموعة من العناصر التي تتفاعل وتترابط وظيفيا وبانتظام فيما بينها, وأن أي تغيير في أحد أجزائها سيؤثر حتما على باقي الأجزاء⁽⁴⁾.

وبالتالي تؤكد هذه الدراسة من خلال مطابقة التعاريف المعتمدة ما بين مصطلح النسق الدولي ومصطلح النظام الدولي وأن يحملان نفس الدلالة السياسية والأكاديمية ويستخدمان لنفس الأغراض.

النظام الدولي المترجم من اللغة الأجنبية: هناك بعض المصطلحات المختلفة في اللغة الأجنبية تشير عند ترجمتها للغة العربية إلى مصطلح النظام الدولي وقد دأبت الدراسات العربية اعتمادها كمفهوم مرادف لمصطلح النظام الدولي بالرغم من أنها تحمل في طياتها شيء من الاختلاف ولعل هذا راجع لعدم دقة الترجمة, وهذا ما قد أشار إليه الدكتور وليد عبد الحي وهي كالتالي⁽⁵⁾:

(International Regime) وتعني بشكل دقيق مجموعة الضوابط القانونية والعرفية التي تعمل وحدات النظام وتتفاعل على أساسها, فهي تمثل دستور العلاقات الدولية.

(International Order) ويحدد هذا المفهوم موقع الدولة في النظام الدولي, التسلسل الهرمي للنظام الدولي, فهل هي دولة عظمى, أو كبرى أو مركز إقليمي, أو دولة صغرى أو دويلة, وبناء عليه يتحدد موقع الدولة في سلم القوى الدولي.

(International System) وهذا المفهوم معني أساسا بطبيعة التفاعل بين الوحدات على أساس عدد القوى المركزية في النظام الدولي, فقد يكون أحادي القطب, أو ثنائي القطبية, أو توازن القوى أو متعدد الأقطاب, أو أن يكون النظام الدولي لا قطبي.

(International Structure) ويشتمل على كل ما سبق من قواعد ناظمة للعلاقات الدولية والتسلسل الهرمي للقوى (هيراركية القوى) وتوزيعها على سلم القوى والسمة العامة لتفاعلات الوحدات الدولية.

النظم الدولية: جرت الأعراف الأكاديمية في استخدام مصطلح النظم الدولية للدلالة على النظم السياسية الداخلية في الدول⁽⁶⁾, أي مجموع الأنظمة السياسية الداخلية للدول, بينما تعتقد هذه الدراسة أن مصطلح النظم الدولية يختلف عن مصطلح الأنظمة الدولية, لأن هذا

الأخير هو الجمع لما يعرف بالأنظمة الداخلية للدول بينما المعنى الأنسب لمصطلح النظم الدولية للدلالة فهو يشير لجمع ما يعرف بالنظام الدولي.

2-2: المصطلحات المتشابهة:

ويقصد بالمصطلحات المشابهة للنظام الدولي مختلف تلك المصطلحات التي يتم استخدامها من طرف بعض الأكاديميين على أنها تحمل الدلالات الأكاديمية للنظام الدولي، بينما هي في الحقيقة تختلف كلياً عن الدولي.

التنظيم الدولي: إن الاختلاف بين التنظيم الدولي والنظام الدولي يعود أساساً إلى الاختلاف الاصطلاحي والسياسي بين مصطلحي النظام والتنظيم.

ويرى الأستاذ ايكنبيري أن النظام هو مجموعة من الترتيبات الحاكمة بين الدول وتشمل قواعدها ومبادئها وأعرافها الأساسية⁽⁷⁾. كما تم تعريفه أيضاً على أنه جاء للدلالة على مجموعة القواعد والمعايير والأعراف التي تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة الأساسية في البيئة الدولية⁽⁸⁾.

وقد ركزا هذين التعريفين على النظام في طابعة الدولي، وهذا لا يمنع إمكانية تعميمه على مختلف الهيئات المؤسسية والإدارية، وعلى سبيل المثال تتمتع الإدارة الجزائرية بنظام داخلي ينظم سيرها، بينما هناك من يرى عكس هذا أي أن النظام الدولي يقوم أساساً على علاقات الصراع والمنافسة والمواجهة بين القوى الفاعلة فيه، بينما يقوم التنظيم الدولي على أساس التعاون والتآزر بين الأطراف المشكلة له⁽⁹⁾، وبالتالي لا يمكن اعتبار التنظيم الدولي هو النظام الدولي، ويمكن القول أن كل نظام دولي هو تنظيم وليس كل تنظيم دولي هو نظام.

المجتمع الدولي: عرفت الأستاذة بوترعة شماعة المجتمع الدولي بأنه ذلك الوعاء الذي يضم مجموعة من الكيانات المكونة له، والتي تتعامل و تتفاعل في إطاره، سواء تم الاعتراف لها بالصفة القانونية أو بالصفة الفعلية⁽¹⁰⁾.

كما يفرق المنتمون إلى المدرسة الإنكليزية بين النظام الدولي والمجتمع الدولي في كون أن المجتمع الدولي المعاصر بمثابة أداة في لعب دورا مهم في الحفاظ على النظام

الدولي⁽¹¹⁾. بمعنى أن المجتمع الدولي يساهم في استمرارية أو عدم استمرارية النظام الدولي.

3- أشكال النظام الدولي:

تتنوع أشكال النظام الدولي بحسب عدد وطبيعة العلاقة بين الوحدات المشكلة لهذا النظام، ولعل الأشكال الثلاث الأكثر شيوعاً هي الأحادية القطبية، الثنائية القطبية والتعددية القطبية، بينما هناك صور أخرى قد أشار إليها الأستاذ مورتين كابلان حين قسمها إلى ستة أشكال وهي⁽¹²⁾: نظام توازن قوى، نظام ثنائي القطبية المهلهلة (المرن)، نظام القطبية الثنائي الصلب (المحكم)، النظام العالمي، النظام الهرمي، نموذج الوحدة المعترضة.

ومن خلال هذه الأنماط سواء الشائعة منها أو تلك التي طرحها كابلان يمكن القول أن العوامل المتحركة في شكل النظام الدولي هي عدد وعلاقة القوة بين الوحدات المكونة له.

المحور الثاني: الاتجاهات المفسرة لطبيعة النظام الدولي منذ 2008

هناك العديد من الآراء والاختلافات بين المنظرين وفقهاء السياسة حول طبيعة شكل النظام الدولي الحالي، حيث يعتبره البعض نظام أحادي القطبية بسبب استمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، بينما يرى البعض أن هذا النظام إما نظام متعدد القطبية أو ثنائي القطبية بحسب طبيعة أطرافه دول أو كتلت دولية.

1- أنصار النظام ثنائي القطبية

عند القول بأن النظام الدولي الحالي هو نظام ثنائي القطبية فهذا يتطلب وجود قوتين عظميتين سواء كانتا في شكل دولتين قوميتين أو في شكل تكتلين دوليين، على غرار ما شهده النظام الدولي فترة الحرب الباردة.

يرى بعض المختصين والأكاديميين أن الثنائية القطبية الحالية أقطابها روسيا والولايات المتحدة. وهذا ما سار عليه روبرت ليغفولد أستاذ العلوم السياسية في جامعة كولومبيا الأمريكية ويرى أن العالم الآن تشكله الثنائية القطبية وذلك في ظل الحرب الباردة الحالية بين روسيا والولايات المتحدة التي تقودها أوكرانيا بالنيابة عنها يؤكد أن الولايات المتحدة وروسيا دخلتا غمار حرب باردة جديدة منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية قبل 8 سنوات⁽¹³⁾.

بينما يرى آخرون أن قطبي النظام الدولي الحالي هما الصين والو.م.أ باعتبار أن الواقع العالمي الحالي يظهر بلدان فقط من يتمتعان بالضخامة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والنفوذ الدولي، التي تؤهلهم لتشكيل قطب عالمي هما الولايات المتحدة والصين⁽¹⁴⁾. وذلك نظرا لما تمتلكه الصين من أفضلية تفوق القدرة الأمريكية في الشأن الاقتصادي، فوفقا لحسابات معهد لوي الأسترالي هنالك حوالي 128 بلدا تزيد قيمة معاملاته التجارية مع الصين عن قيمتها مع الولايات المتحدة. كما أنفقت الصين خلال العقد الماضي أكثر من تريليون دولار في أكثر من 140 بلدا وهذا ما جعلها تصبح أكبر بلد دائن في العالم وأكبر قوة تجارية⁽¹⁵⁾.

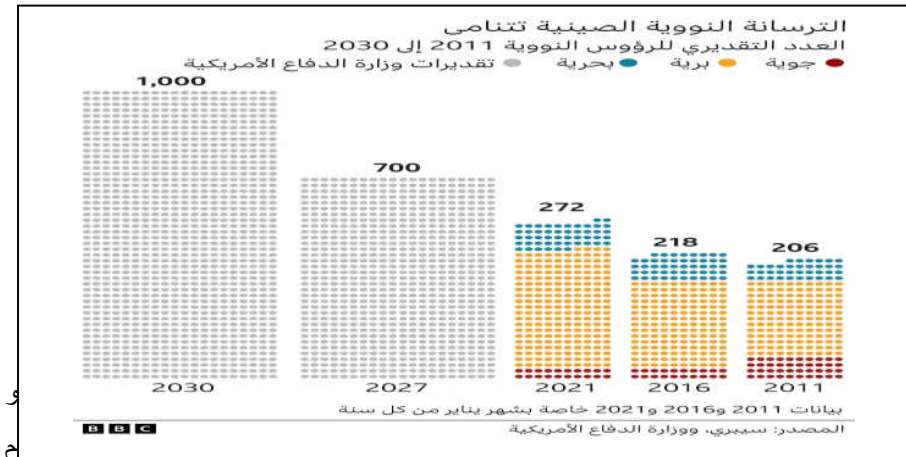
وفيما يخص الثنائية القطبية التي أطرافها كتكتلات دولية فهناك مؤشرات لبروز كتلتين أحدهما بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها المقربين مثل أوروبا، كندا، اليابان، والتكتل الثاني بزعامة كل من روسيا والصين وحلفائهم مثل إيران، باكستان، الأرجنتين، جنوب إفريقيا، ومن أهم مظاهر تقارب مستوى التنافس بين الكتلتين عبر عنه الكاتب مارتن وولف من خلال تقرير قدمته شركة "كابيتال إيكونوميكس حول شكل الاقتصاد العالمي الممزق في عام 2024"⁽¹⁶⁾، حيث بلغت حصة الكتلة الصينية الروسية في الصناعة 38% من الناتج الصناعي العالمي في عام 2022، مقابل 55% للكتلة الأمريكية، وتفوق كذلك في الزراعة حيث تولد 49% من الناتج، مقارنة بنحو 38% للكتلة الأمريكية.

بينما هناك معطيات تظهر التفاوت الشاسع بين الكتلتين في المجال العسكري والأنشطة المالية وهو ما أشار إليه الكاتب مارتن وولف⁽¹⁷⁾ أن الأنشطة المالية وتدفقات رأس المال للكتلة الأمريكية يمثل 84% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدولة المستثمرة و 87% من قبل المتلقي حسب إحصائيات عام 2022، كما أن نحو 86% من استثمارات المحافظ العالمية يقع داخل الكتلة الأمريكية، بينما 2% فقط يقع داخل الكتلة الصينية، ويعادل الاستثمار الأجنبي المباشر بين كتلتي الولايات المتحدة 3 أضعاف الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الكتلة الصينية.

وهذا أيضا ما أكدته الإدارة الأمريكية حين أصدرت وثيقة متعلقة بإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي سنة 2022 تعترف بقوة الصين أنها البلد الوحيد الذي يمتلك القدرات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والتكنولوجية للتغير في طبيعة النظام الدولي، ولعل أكبر

مؤشر يؤكد ما جاء في هذه الوثيقة هو امتلاك الصين حوالي 350 رأساً نووياً⁽¹⁸⁾، هذا بالإضافة إلى الدور الذي باتت تلعبه في تجارة السلاح حيث ضاعفت الصين من صادرات السلاح ما بين 2018 و 2022 بنسبة 200% كما أصبح تستحوذ على 5% من سوق السلاح في الشرق الأوسط⁽¹⁹⁾.

الشكل 1: أعمدة بيانية توضع آفاق ومراحل تطور الترسانة النووية للصين ما بين 2011-2030



البياني أن الترسانة البرية قد حظيت بالاهتمام الكبير ثم تلتها الترسانة الجوية فالحربية بنسب متقاربة، وبلغ عدد الرؤوس النووية للصين سنة 2011 حوالي 206 رأساً نووياً، وأنتجت في خمس سنوات (2011-2016) حوالي 12 رأس نووي، بينما خلال خمس سنوات التي تلتها ضاعفت إنتاجها إلى قرابة الخمس أضعاف أي حوالي 54 رأس نووي سنة 2021.

ولعل هذا التسارع هو ما يؤرق الجانب الأمريكي ومن خلاله رسمت وزارة الدفاع الأمريكية توقعاتها خلال العقد القادم من 2021-2030 حيث توقعت أن تتضاعف عدد الرؤوس النووية ليصل 700 رأس نووي سنة 2027 و 1000 سنة 2030 دون الإشارة إلى نوع هذه الرؤوس النووية إن كانت جوية، بحرية أو برية.

لكن وبالرغم من هذا التطور الذي تشهده الصين في الإنتاج النووي إلا أنها لا تزال بعيدة جداً عن مستوى الذي وصلت إليه الوم. أ في هذا المجال حيث تمتلك هذه الأخيرة حوالي 5500 رأساً نووياً ولا يزال الوقت طويلاً أمام الصين لتبلغ هذا المستوى، ولكن ما يؤرق ويثير حفيظة الوم. أ يكمن في تسارع وتيرة التسليح الصيني⁽²⁰⁾.

وهنا تستحضر الدراسة ما جاء به الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل حينما قال أن التحولات الكبرى للنظام الدولي لا تحدث بشكل مباشر وسريع وإنما تحدث بفضل تراكم متغيرات عديدة تتفاعل مع بعضها البعض و تؤدي في لحظة من اللحظات إلى تغير كيفية يبدو فوراً وليس هو كذلك في حقيقته⁽²¹⁾، وبالنظر إلى أن التفاوت بين الولايات المتحدة الأمريكية عن روسيا والصين والكتلة الروسية الصينية عامة، فإنه من سابق لأوانه القول والجزم أن طبيعة النظام الدولي الراهن هو نظام ثنائي القطبية.

2- أنصار النظام متعدد الأقطاب

إن اعتبار النظام الدولي الحالي ذو طبيعة متعدد الأقطاب فهذا يتطلب وجود مجموعة من الدول أو مجموعة من تكتلات دولية تقبع على أعلى قمة هذا النظام، على غرار الشكل الذي أخذه النظام الدولي فترة مابين الحربين العالميتين، ولعل الدول أو التكتلات التي قد تشكل أحد أقطاب هذا النظام الدولي هي نفسها الأطراف التي تم الإشارة إليها في الثنائية القطبية.

بالإضافة إلى التكتل الأمريكي والتكتل الصيني الروسي هناك تكتل ثالث يبغي رغبته في التعددية القطبية وهو التكتل الأوروبي، فقد صرح المستشار الألماني، أولاف شولتس، أمام منتدى دافوس الاقتصادي المنعقد في 26 مايو 2022 بسويسرا، بكلمة «تعدد الأقطاب» التي كشف من خلالها عن إقرار الغرب بالحاجة إلى عالم متعدد الأقطاب⁽²²⁾.

ومن بين المعطيات التي دعمت هذا الاتجاه في وقت سابق تراجع صورة الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً بعد خسارة حربها في كل من العراق وأفغانستان حيث شهدت عجزاً في ميزانها التجاري فترة الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 والذي بلغ 700 مليار دولار⁽²³⁾، وهو ما ذهب إليه الأستاذ والكاتب جو إينج بيكفولد الذي اعتبر أن تكتل بريكس يعد مؤشراً على بدء عصر النظام متعدد الأقطاب، لكنه سرعان ما استطرد بالقول أنه لا يمكن اعتبار مجموعة بريكس كتلة متماسكة بأي شكل. لأنها تحمل مصالح مختلفة جداً في مجالات عديدة خاصة على مستوى السياسة الأمنية⁽²⁴⁾.

وبالتالي تستخلص هذه الدراسة انه لا يمكن القول أن النظام الدولي الحالي ذو طبيعة متعدد الأقطاب، ولكن هناك رغبة دولية في التعددية القطبية.

3- أنصار النظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية:

يشير نظام أحادي القطبية بحسب الأستاذ هانس أنه النظام الذي تتمركز القوة فيه عند قوة عظمى واحدة فقط في العالم، وهذه القوة التي تتميز عن باقي القوى الأخرى في كونها تتفوق عليها من حيث مجموعة من العوامل، والتي حددها " والتز " بالعامل الجغرافي والسكان والاقتصاد والجيش والموارد والاستقرار السياسي والكفاءة السياسية⁽²⁵⁾.

3-1: مقومات نظام أحادي القطبية بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية: يقصد بمقومات نظام أحادي القطبية بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية مختلف تلك المؤسسات والمنظمات الدولية التي توظفها الو.م.أ من أجل السيطرة على النظام الدولي، وتتنوع إلى مؤسسات سياسية كهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، ومؤسسات اقتصادية كصندوق النقد الدولي، مجموعة البنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية، بالإضافة إلى مرتكزات إيديولوجية سوف لن نتطرق إليها في هذه الدراسة بسبب صعوبة قياس مستوى فعاليتها في الواقع.

3-1-1: المؤسسات السياسية والأمنية الدولية المعززة للهيمنة الأمريكية

تعد كل من هيئة الأمم المتحدة ومجلس أهم المؤسسات السياسية والأمنية الدولية التي تعزز الدور الأمريكي بالرغم من تأسيسها في فترة بداية نظام ثنائي القطبية سنة 1945 ولا يمكن الجزم أن جاءت لخدمة قطب الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها حملت في قوانينها التنظيمية مجموعة من الدعائم التي تخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية دون سواها من الدول على غرار اعتماد الو.م.أ مقرها لها وللعديد من المؤسسات الداعمة لها و التي تُسيطر على القرار الدولي، لذلك يرى بعض المختصين أن هيئة الأمم المتحدة قد فقدت قيمتها الأولية منذ أن تفوقت قوة قرارات مجلس الأمن على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث لا يمكن للجمعية العامة الطعن في قرارات مجلس الأمن.

كما أن مجلس الأمن أيضا فقد مصداقيته منذ نشأته بداية من شرعنت عدم المساواة بين الدول والذي أقره هذا المجلس في حق النقض، وبالتالي ظل هذا المجلس وسيلة مقننة للإدارة الأمريكية في اتخاذ الإجراءات التي تخدم مصالحها بعد تلبسها بغلاف الحريات والقانون وحقوق الإنسان، وهذا ما تستخدمه لتقسيم دول العالم إلى شرعية أو أنها غير شرعية ومن أعداء خصوم النظام الدولي العالمي⁽²⁶⁾.

ومن جانب آخر فإن غياب جناح عسكري لتنفيذ القرارات العسكرية لمجلس الأمن مع تحول دور لجنة الأركان العسكرية التابعة لمجلس الأمن من إعانة المجلس في مختلف المسائل وباستخدام كل إمكانياتها الحربية لحفظ السلم والأمن الدولي، إلى دور الوسيط الاستشاري المحض لمجلس الأمن⁽²⁷⁾.

وبالتالي فإن كل هذا يجعل من هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن مجرد أداة للتنديد والمراقبة من جهة ولأجل منح أو منع الشرعية الدولية بما يخدم الولايات المتحدة الأمريكية.

3-1-2: المؤسسات الاقتصادية الدولية المعززة للهيمنة الأمريكية:

من خلال مؤتمر بروتون وودز المنعقد في 1944 تم إنشاء مجموعة من المؤسسات الدولية ذات الاختصاص الاقتصادي ممثلة في البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي، إلا أن هذه المؤسسات انحازت إلى خدمة الجانب الأمريكي.

فقد جاء في تقرير لمجلة إيكونوميست صدر في مايو 2024 أن المؤسسات الدولية خاصة الاقتصادية والتي حمت النظام الاقتصادي العالمي الممثل لنظام أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، إما تلاشت فاعليتها وإما أنها على الأقل تفقد شرعيتها الدولية بسرعة⁽²⁸⁾، وترى هذه الدراسة أن سبب فشل هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية راجع بالأساس إلى تراجع سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية دولياً.

3-2: استمرارية الهيمنة الأمريكية

3-2-1: مكانة الاقتصاد الأمريكي عالمياً

لكي تبرز الدراسة مكانة الاقتصاد الأمريكي عالمياً يكفي أن نقارنه باقتصاديات الدول المنافسة له خاصة الصين ودول مجموعة السبع باعتبارهما أشد المنافسين للاقتصاد الأمريكي.

شهد الاقتصاد الأمريكي على غرار اقتصاديات كل الدول فترات انتعاش وفترات انكماش، وخلافاً لكل التوقعات التي طرحتها المؤسسات الدولية بداية 2020 بأن الاقتصاد الأمريكي سيشهد مراحل تراجع مع بداية جائحة كوفيد 19 إلا أن الواقع سجل أرقام عكس التوقعات، وبحسب تقرير لصحيفة إيكونوميست أن الاقتصاد الأمريكي بلغ نمواً بلغ 10%، أي ما يعادل 3 أضعاف النمو في باقي دول مجموعة السبع G7 وحوالي نفس النسبة كذلك بالنسبة

لدول مجموعة بريكس المقاربة لدول السبع، بينما شهدت الصين تباطؤاً في نمو ناتجها المحلي الإجمالي الذي انخفض إلى حوالي 65% من الناتج الأمريكي عام 2024 بعد أن كان 75% عام 2021⁽²⁹⁾.

أما بالنسبة للميزان التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين فيؤكد الصحفي عباس إيهاب المختص في الشأن الأمريكي أن الميزان التجاري بين الصين و الو م أ يميل لمصلحة الصين بمئات المليارات بما يوحي أن القوة الاقتصادية الصينية لها تأثير كبير على الاقتصاد الأمريكي⁽³⁰⁾.

3-2-2: مستوى النفوذ والسيطرة الأمريكية

إن مستوى النفوذ الأمريكي الدولي يقودنا إلى تتبع التواجد الأمريكي على مستوى مختلف الأقطار الدولية وفي مختلف القطاعات والمجالات ذات الأهمية والتأثير الدولي، مع التأكيد على مدى فعالية وأهمية هذا التواجد الأمريكي وسيطرته.

بالنسبة للجانب التكنولوجي والبحث العلمي باعتباره مؤشر قوي لمكانة الدول فقد صدر تقرير عن الهيئة الوطنية للملكية الفكرية الصينية لسنة 2022 تبرز تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن صدارة التصنيف العالمي في مجال براءات الاختراع الأساسية لتكنولوجيا شبكات الاتصال الجيل الخامس 5G بعدما فقدت هذه الصدارة لصالح الصين التي باتت تمتلك ما يقارب 40% من براءات الاختراع، وهذا الأمر أزعج كثير الولايات المتحدة الأمريكية⁽³¹⁾، لكن تظل الو.م.أ تحتل صدارة الدول الأكثر إنفاق على البحث العلمي فقد أنفقت سنة 2014 حوالي 627 مليار دولار أي ما نسبته 2079 من دخلها القومي على البحث العلمي⁽³²⁾.

أما بالنسبة لحجم الإنفاق العسكري والقواعد العسكرية ل و.م.أ فقد شهدت إحصائيات سنة 2024 لسلم الدول الأكثر إنفاق عسكرياً تصدر الو.م.أ قائمة هذه الدول بقيمة 916 مليار دولار بزيادة 2.3% وتلتها الصين بقيمة 296 مليار دولار بزيادة قدرها 6.0% عن سنة 2022⁽³³⁾.

وفيما يتعلق بالقواعد العسكرية الأمريكية في الخارج وبحسب ديفيد فاين David Vine أستاذ الأنثروبولوجيا السياسية في الجامعة الأميركية، ووفق بيانات أصدرها البنناغون سنة

2021 فإن الوم.أ لديها 750 قاعدة في 80 دولة⁽³⁴⁾, وازدادت سنة 2023 لتصل إلى 835 قاعدة عسكرية موزعة على 80 دولة, وتتنوع مهامها ما بين القيام بالواجبات العسكرية أو الدعم والمساندة⁽³⁵⁾, وهذا مؤشر على الأهداف جيواستراتيجية للوم.أ التي تفوقت بحسب البروفيسور فين على القوى العسكرية الكبرى مثل روسيا, الصين, فرنسا وبريطانيا فهي تمتلك مجتمعة حوالي 31 قاعدة عسكرية أجنبية فقط⁽³⁶⁾.

وفي مقابل ذلك فقدت الوم.أ بعض قواعدها في إفريقيا والشرق الأوسط, فقد قرر منذ ترامب سحب جزء من قواته في أفغانستان وسوريا, جاء دور النيجر التي ألغت حكومتها اتفاقية التعاون العسكري, وتشاد التي هددت رسالة من رئيس الأركان الجوية تضمنت إنهاء الاتفاق الأمني مع الوم.أ, ما سبب انسحاب القوات الخاصة والعديد من الجنود⁽³⁷⁾. ويمثل هذا الانسحاب الأمريكي من النيجر وتشاد وقبلهما من أفغانستان والعراق وسوريا تحولاً استراتيجياً قد يكون عكسي على الوم.أ في حال اعتمدت سياسة ملئ الفراغ من طرف روسيا أو الصين وهو ما يعزز دورهما مقابل تراجع الهيمنة الأمريكية.

الخاتمة

من خلال ما سبق من تحليلات علمية لتحديد طبيعة النظام الدولي منذ 2008, فقد خلصت هذه الدراسة إلى أن النظم الدولية لا تتغير بين ليلة وضحاها ولكن الأمر يتطلب التفوق في جملة متكاملة من المجالات وهذا ما لم نشهده لدى أي دولة انفرادية أو تكتل دولي باستثناء, الولايات المتحدة الأمريكية التي لا زالت تحكم هيمنتها وتترفع على قمة مختلف المجالات, وهذه الهيمنة بالرغم من تراجع حدثها إلا أنها تؤكد وصف النظام الدولي الحالي بأحادي القطبية.

(1) فيصل براء متين المرعشي, فهم النظام الدولي. نشر في 25.02.2016 انظر الرابط: <https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A>

(2) علاء الدين محمد شحده خليل الجعبري, "واقع ومستقبل مجموعة البريكس في النظام الدولي (PhD)" (Thesis, 2018), ص 50.

(3) زهير حمودي الجبوري، النظام العالمي وحتمية التغيير، مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية،

ت.ن: 2022/11/04، تاريخ التصفح: 2024/11/04. انظر الرابط:

<https://www.alnahrain.iq/post/785>

(4) محمد جعوب، النسق الدولي بين التغيير والثابت: دراسة في طبيعة النسق الدولي على ضوء تطورات الحرب

الروسية-الأوكرانية 2022، مجلة مدارات سياسية، المجلد: 06، العدد: 02. تاريخ النشر: 2022/12/29،

ص 167.

(5) عبد الحي سليم وليد، مشكلة إدارة العلاقات الدولية في النظام الدولي المعاصر. ورقة علمية، مركز الزيتونة

للدراسات والاستشارات-بيروت، نوفمبر 202، ص 2.

(6) سماح فارة، قانون دستوري (النظم السياسية). مطبوعة بيداغوجية، جامعة 8 ماي 1645 قالمة، كلية

الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق. السنة: 2021-2022. ص 14.

(7) نفس المرجع، ص 07.

(8) مايكل جيه مازارا، ميراندا بيرايب وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي. مؤسسة RAND بلد النشر: سانتا

مونيكا، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، تاريخ النشر: 2016، ص 07.

(9) علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد، أفاق ما بعد الحرب الباردة. مجلة علم الفكر، العددين الرابع والثالث

والرابع، المجلد الثالث، ص 10.

(10) شمامة بوترة، محاضرات في مقياس قانون المجتمع الدولي. قسم القانون العام، جامعة الإخوة منتوري،

قسنطينة-1، السنة الجامعية 2020-2021، ص 4.

(11) مارتن غريفيش، تيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. بلد النشر: دبي- الإمارات العربية

المتحدة، دار المنشر: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى بالانجليزية، سنة النشر 2008، ص 363.

(12) يوسف رزين، النظام الدولي: النشأة والتطور. الرابط:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=410015>

(13) **Robert Legvold**, Two Cold Wars in a New Bipolar World, **The National**

Interest, 4 september 2022, <https://nationalinterest.org/feature/two-cold-wars-new-bipolar-world-204553>

(14) جو إينج بيكفولد، العالم... ليس متعدد الأقطاب بعد، جريدة نداء الوطن، تاريخ النشر: 03 تشرين الأول

2023، تاريخ التصفح: 2024-05-05.

(15) جيديون راكمان، الصين وأمريكا- صراع دولي من أجل القوة والنفوذ. جريدة عمان الالكترونية، ت.ن:

2024/9/24، تاريخ التصفح: 2024/11/7.

(16) الجزيرة نت، من الأقوى اقتصاديا وماليا؟ لكتلة الأمريكية أم غريمته الصينية؟. ت.ن: 2023/12/2.

تاريخ التصفح: 2024/11/5.

(17) نفس المرجع.

(18) أسباب، مسارات التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، منتدى الشرق، مؤتمر الشرق في

طور جديد. فرص التكامل، اسطنبول 6-7 يوليو 2024، ص2.

(19) عمرو حمزاوي، عن تبعية أوروبا لأمريكا... في منطقتنا وبعيدا عنها. القدس العربي، ت.ن: 2023/09/4.

(20) ريم الشيخ، الصين والولايات المتحدة: أين يقع البلدان ضمن موازين القوى الحالية؟، بي بي سي نيوز

عربي، ت.ن: 2023/04/27، تاريخ التصفح: 2024/11/6. أنظر الرابط:

<https://www.bbc.com/arabic/65403628>

(21) علاء فاهم كامل، النظام العالمي .. قراءة تاريخية معاصرة. ص 179.

(22) فتحي خطاب، عالم متعدد الأقطاب.. تحول راديكالي في النظام العالمي. قناة الغد، ت.ن: 18

فبراير 2023، تاريخ التصفح: 2024/11/06.

(23) درية شفيق بسيوني، هويدا شوقي، نسمة عبد المنعم مصطفى، تراجع الهيمنة الأمريكية المنفردة. المجلة

العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد: 2. المجلد: 38، 2024، ص 787.

(24) جو إينج بيكفولد، مرجع سابق.

(25) زكرياء مقديش، تأثير توازنات القوى على إعادة تشكيل نظام أحادي القطبية- دراسة تحليلية للتحويلات الدولية

الراهنة. مجلة مدارات سياسية، المجلد 6، العدد 1، سنة 2022، تاريخ النشر: 2022/06/18، ص 205.

(26) أحمد عزت، كيف تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على العالم؟، الجزيرة نت، ت.ن: 2018/9/2، تاريخ

التصفح: 2024/11/05.

(27) هيئة الأمم المتحدة، مجلس الأمن، لجنة الأركان العسكرية للأمم المتحدة. تاريخ التصفح: 2024/11/7.

(28) أحمد أسامة، يتفكك ببطء.. هل ينهار النظام الاقتصادي العالمي الحالي؟، عربي TRT، ت.ن:

2024/05/18، تاريخ التصفح: 2024/11/05.

(29) الجزيرة نت، لماذا تتفوق الولايات المتحدة اقتصاديا على الدول الغنية الأخرى؟. ت.ن: 2024/10/16،

تاريخ لتصفح: 2024/11/6.

(30) ريم الشيخ، مرجع سابق.

(31) ريم الشيخ، مرجع سابق.

(32) أحمد عزت، كيف تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على العالم؟، الجزيرة نت، 2018/9/2، تاريخ

التصفح: 2024/11/7.

(33) الجزيرة نت، الأكبر في التاريخ.. 2.5 تريليون دولار نفقات العالم العسكرية العام الماضي. ت.ن:

2024/4/22. تاريخ التصفح: 2024/11/7.

(34) mohammed hussein, mohammed haddad, infographic : **US military presence around the world**, Aljazeera, 10sep2021, CF

<https://www.aljazeera.com/news/2021/9/10/infographic-us-military-presence-around-the-world-interactive>

(35) محمود العدم, القوة الأكثر فتكا لمواجهة الصين.. القواعد العسكرية الأمريكية في المحيطين الهادي

والهندي. الجزيرة نت, ت.ن: 2023/3/14, تاريخ التصفح: 2024/11/07.

(36) محمد المنشاوي, الانتشار العسكري الأمريكي عبر العالم.. أين وكيف ولماذا وبأي كلفة؟, الجزيرة نت,

ت.ن: 2021/4/15, تاريخ التصفح: 2024/11/7.

(37) Mia Smith, **The U.S. is Losing the Great Power Competition in Africa**, American Security Project, d.p:9May2024.CF

<https://www.americansecurityproject.org/the-u-s-is-losing-the-great-power-competition-in-africa/>